

السرد

على ما ورد بالتقرير على القمص المحدود تلقائ

المالية الدورية في ٢٠١٣/١٢/٣١

ملحوظة:-

تضمن حساب الإنفاق الإستثماري (إعتمادات مستندية) نحو ١٥,٥٨٤ مليون جنيه تمثل قيمة إعتماد مستندي لتوريد عدد ٤ ونش ثقيل كوني كرين وقطع غيارها هذا وقد تبين أنه تم إستلام تلك الأوناش وتم فحصهم بتاريخ ٢٠١٣/١١/٣٠ وتم صرفهم للتشغيل بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٥. يتعين إجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على مصروفات الفترة.

رد الشركة:-

تم إجراء التسوية اللازمة بالتقيد رقم (٢١٩٨) بتاريخ ٢٠١٤/١/٣١.

ملحوظة:-

بالخاتمة للفقرة رقم ١٦ من معيار المحاسبة رقم ٣٠ (القوائم المالية الدورية) لم تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الإفصاح عما يلي:-

- قيمة الودائع وأذون الخزنة المتحفظ عليها لدى البنوك مقابل الإعتمادات المستندية المتوقعة لديها.
- قيمة الارتباطات الرأسمالية.
- أسباب ومدى جدوى زيادة الإستثمار في الشركة المصرية للسلاح البحرية بمبلغ ٢,٥ مليون جنيه رغم سابق قيام الشركة بتكوين مخصص إضمحلال يكامل قيمة إستثمارها في تلك الشركة والبالغ نحو ٧,٢١٤ مليون جنيه.

يتعين الإفصاح طبقا لمعطيات المعيار المحاسبي المشار إليه.

رد الشركة:-

سيتم الإفصاح عن هذه الإيضاحات في القوائم المالية المعدة في الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤.

ملحوظة:-

لم تتضمن مصروفات الفترة طبقا لما أمكن حصره نحو ٤١٦ ألف جنيه. يتعين الحصر وإجراء التعديل اللازم.

رد الشركة:-

تم التسوية لتلك المصروفات في شهر يناير ٢٠١٤.

ملحوظة:-

لم تتضمن إيرادات الفترة قيمة إيرادات تخزين الحاويات الواردة (مملوءة) والتي لم تصرف حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ حيث بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٩,٠٧٩ مليون جنيه، كما تضمنت إيرادات النشاط نحو ١,٣٦٣ مليون جنيه تمثل قيمة إيرادات تخزين حاويات مملوءة تخص العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣. بخلاف إيرادات الحاويات الفارغة.



يتعين الحصر وإجراء التصويب اللازم.

رد الشركة :-

جارى حصر تلك المبالغ وسيتم إتخاذ التصويبات اللازمة فور النهي.

ملحوظة :-

لم يظهر حساب الأرباح والخسائر وقائمة الدخل قيمة الأرباح الرأسمالية المحققة خلال الفترة البالغة نحو ١,٢٢١ مليون جنيه حيث تم تعليتها لحساب الإحتياطي الرأسمالي مباشرة.

يتعين إجراء التعديل اللازم لإظهار الأرباح الرأسمالية بحساب الأرباح والخسائر وقائمة الدخل.

رد الشركة :-

سيتم تعديل المعالجة المحاسبية للأرباح الرأسمالية وفقا لذلك.

ملحوظة :-

ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم إتخاذ عدم الإجراءات القانونية نحو أعمال أحكام المادة (١٧٧) من

القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات المساهمة بخصوص قرار تشكيل مجلس إدارة الشركة رقم ٥٩٥

لسنة ٢٠١٢ نكل من السيد الدكتور/ سعيد عبد العزيز عثمان - محافظ الشرقية " عميد كلية التجارة جامعة

الإسكندرية سابقا" ، الدكتور/ أحمد عوض عبد المجيد هندی - عميد كلية الحقوق جامعة الإسكندرية

بالمخالفة للمادة سالفة الذكر حيث أنهما لا يمثلان أي من الجهات المساهمة في الشركة ، هذا وتتسبب الإدارة

بما جاء بتعقيبها على رد الشركة القابضة للنقل البحري والبري على كتابها بشأن المخالفات التي شابها قرار

تشكيل مجلس إدارة الشركة برقم ٨ في ٢٦/١/٢٠١٤.

رد الشركة :-

لا يمكن للشركة إتخاذ أى إجراءات قانونية حيال هذه الملحوظة لأن الشركة ومجلس الإدارة ليست جهة

إختصاص في هذا الشأن.

ملحوظة :-

لم يتم حتى تاريخه الإنتهاء من إجراءات زيادة رأس المال بعدد ٢٣٦٧٣٦ سهم طبقاً لقرارات الجمعية

العامة غير العادية للشركة في ٣٠/١٠/٢٠١٠ ، الأمر الذي إستلزم ضرورة إعادة دراسة التقييم العادلة

للسهم تنفيذاً لطلب الهيئة العامة للرقابة المالية في ١٠/٣/٢٠١١ الأمر الذي لم يتم حتى تاريخه.

يتعين سرعة الإنتهاء من إجراءات زيادة رأس مال الشركة.

رد الشركة :-

أنتهت اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٤ والمختصة بالتحقق من صحة إجراءات

وقواعد التقييم - من أعمالها ورفعت تقريرها لتسديد الأستاذ/ وزير الإستثمار وسيتم موافاة سيادتكم بما تم

فور ورود أى مستجدات بشأن هذا الموضوع.



ملحوظة:-

تضمنت الحسابات المدينة نحو ٣,٦٦٢ مليون جنيه مستحق على شركة مصر للتجارة الخارجية يمثل قيمة باقى المبلغ التمويلي الممنوح لها فى ٢٠١٣/٨/٣١ والبالغ نحو ٢٢ مليون جنيه بضمان حصة الشركة القابضة للنقل البحري والنرى فى أرباح ٢٠١٣/٢٠١٢ التى صرفت فى ٢٠١٣/١١/٣٠ دون إستيداء الشركة لباقى حقتها بالمخالفة لقرار مجلس إدارة الشركة القابضة الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٨/٧ بسداد المبلغ خلال ٣ شهور ودون حصول الشركة على أية عوائد مما يضر مصالح المساهمين.

الرد الشركة:-

قامت شركة مصر للتجارة الخارجية بسداد مبلغ ١٩٨٤٤٥٧٠ جنيه من أصل مبلغ ٢٢٠٠٧٤٠٢ جنيه وبذلك يكون المبلغ المتبقى ٢١٦٢٨٣٢ جنيه وقد تم إرسال خطاب للشركة المذكورة لسرعة سداد المبلغ المتبقى بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٢.



م

م